

Distr.: General  
10 February 2003  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



## الوثائق الرسمية

## اللجنة الثانية

## محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيشناس دا كوستا ..... (البرتغال)  
ثم: السيد مبايو (نائب الرئيس) ..... (الكامبيرون)

## المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(و) حماية المناخ من أجل أجيال الحاضر والمستقبل (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج المؤهل ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

**البند ١٠٦ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/56/222- S/2001/736 و A/56/306 و A/56/358)**

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/56/297 و Corr.1 و A/56/306 و A/56/434، و A/56/645 و Add.1 و A/C.2/56/5)**

(ب) **تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (تابع) (A/56/208 و A/56/306)**

١ - السيد شودري (بنغلاديش): أكد أن الأمين العام، في تقريره عن آلية المتابعة لتنسيق ورصد واستعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، عالج على نحو متوازن الفقرة ١١٦ من برنامج العمل لأقل البلدان نموا المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل حيث طلب إليه أن يقدم توصيات بشأن إنشاء آلية للمتابعة. وقال إنه يتفق مع تحليلات الأمين العام بشأن القيود التي واجهتها آليات المتابعة المنشأة لمتابعة برامج العمل السابقة، ورحب بالاقتراح الذي تقدم به لإنشاء آلية متابعة تتسم بالكفاءة والحضور لمتابعة برنامج العمل الجديد وأيد دون تحفظ توصيته بإنشاء مكتب ممثل سام في نيويورك يعنى بأقل البلدان نموا أو غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبمنحه رتبة وكيل الأمين العام. وأيد أيضا المهام المنوطة بالمكتب كما وردت في التقرير، وأحاط علما بملاك الموظفين المقترح، لا سيما التوصية التي تدعو إلى الجمع بين الموارد المتأتية من مصادر ثلاثة هي: الميزانية العادية للأمم المتحدة، والإعارة من المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والموارد الخارجة عن الميزانية. فعدم توفر استقرار وإمكانية للتنبؤ بالموارد ربما شكل في واقع الأمر عقبة كبيرة تحول دون

تحقيق الفعالية في عملية المتابعة. فلا بد إذن من كفالة موارد كافية ومنظمة وقابلة للتنبؤ لمكتب الممثل السامي. ولا بد أيضا للشركاء الإنمائيين من تقديم الدعم للمكتب من خلال تزويده بموارد خارجة عن الميزانية. أما الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فعليها أن تليي دون تأخير طلب الأمين العام الذي دعاها فيه إلى توفير الوظائف اللازمة عن طريق الإعارة. ومن المؤمل أن يحرص الأمين العام على تزويد المكتب بموظفين ذوي مؤهلات عالية لكفالة فعالية أدائه.

٢ - وأكد أن على المكتب الجديد أن يقوم بدور تنسيقي دون أن يضطلع بالمسؤوليات التنفيذية والتقنية، موضحا أن الأونكتاد طور مجموعة من القدرات في مجال المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لفائدة أقل البلدان نموا وعليه أن يقيم علاقات وثيقة مع مكتب الممثل السامي. وينبغي العمل أيضا على تعزيز الآليات المتاحة للقدرات التنفيذية في المجالين التقني والتنفيذي في جميع الهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قال إن بنغلاديش ترحب بقيام رئيس مجموعة الـ ٧٧ بتقديم التماس إلى الأمانة العامة يطلب مزيدا من التوضيحات بشأن الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من التقرير وكفالة ألا تتأثر قدرات الأونكتاد العملية في مجالات اختصاصه.

٣ - وختم حديثه قائلا إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، عملا بتوصية مؤتمر بروكسل، كفالة إجراء استعراض حكومي دولي سنوي. علاوة على ذلك، قرر النظر في تخصيص جزء رفيع المستوى من مناقشاته لاستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل قبل نهاية العقد. وهذان القراران يعكسان الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمتابعة برنامج العمل.

٤ - السيدة إيزاتا (أنغولا): أشادت بالقرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في تخصيص جزء رفيع

عوامل الكساد الاقتصادي. ثم أن عبء الدين الخارجي يعوق الجهود التي تبذلها هذه البلدان لحشد الموارد داخليا وخارجيا ويحد من قدرتها على التغلب على الضعف الهيكلي وعلى الإسراع بوتيرة النمو والتنمية. ففي فجر الألفية الجديدة، ليس هناك تحد أهم في سياق العولمة وتحرير الاقتصاد من تحدي اندماج أقل البلدان نموا اندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري العالمي.

٨ - السيد كاسادو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): أشار إلى التقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ أهداف برنامج عمل بروكسل، موضحا أن مساهمتها تصب في ثلاثة مجالات أساسية هي: تعزيز القدرات الإنتاجية ودور التجارة، وتشجيع استخدام نظم الطاقة المستدامة، والمشاركة في التعاون المشترك بين الوكالات المستهلك بالمؤتمر الثالث.

٩ - ففيما يتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية ودور التجارة، شرعت المنظمة في تنفيذ عدد من البرامج، لا سيما لتشجيع مشاركة أقل البلدان نموا في التجارة الدولية وزيادة قدرتها على المنافسة في مجال التصدير من خلال تحديث هيكلها الأساسية. وتتعلق هذه البرامج أساسا بالقطاعات التي تحظى بطاقة تصديرية هائلة من قبيل المنتجات الغذائية والمنسوجات والجلود.

١٠ - وفي إطار هذه المبادرة، مول الاتحاد الأوروبي برنامجا إقليميا لفائدة البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وتصل قيمة هذا البرنامج إلى ١٢,٥ مليون يورو، وسوف يستمر تنفيذه على مدى ثلاث سنوات. وبدأت المنظمة أيضا في إجراء مشاورات مع البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن برنامج مماثل. علاوة على ذلك، حصلت على موافقة ألمانيا على إعداد برنامج شامل لتيسير المبادلات التجارية مع أقل البلدان

المستوى من مناقشاته لاستعراض تنفيذ برنامج العمل وتنسيقه.

٥ - وقالت إن أنغولا تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تقييم نتائج مؤتمر بروكسل وعمليته التحضيرية (A/56/297) مضيفة أن برنامج العمل المعتمد بهذه المناسبة يتيح إطارا مناسباً لإقامة شراكة عالمية متينة قادرة على الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أشد البلدان فقرا وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٦ - وأفادت أن أنغولا ذكرت مرات عديدة بضرورة تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى لأقل البلدان نموا إحراز تقدم حقيقي. وأشارت إلى أن تقرير الأمين العام عن آلية المتابعة (A/56/645)، يؤكد بوضوح ضرورة تحسين كفاءة الآليات القائمة وتوزيع المسؤوليات في مجالي المراقبة والمتابعة بمزيد من العقلانية حتى تراعي هذه الآليات النطاق الأوسع لبرنامج العمل الجديد. وأكدت أن أنغولا ترحب بالمقترحات التي قدمها الأمين العام في هذا التقرير، موضحة أن الهدف العام للبرنامج، وهو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتشجيع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن يكون مسؤولية مشتركة من كل حسب طاقته، تساهم فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٧ - وأكدت المتكلمة أنه لا يمكن معالجة قضية أقل البلدان نموا دون الإشارة إلى الحالة الحرجة للدول الأفريقية. فخلال السنوات الماضية، سجلت هذه البلدان أسوأ النتائج الاقتصادية لا بسبب تطور الاقتصاد العالمي فحسب، لكن أيضا بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها أنغولا والتي أدت إلى انهيار أسعار المنتجات الأساسية التي يعتمد عليها معظم هذه البلدان. ولا يزال البعض منها يعاني من ويلات الصراعات ومن عدم الاستقرار الزمن وهما عاملان من

- ١٤ - السيد ميايو (الكاميرون)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.
- ١٥ - السيد فيينرافي (تايلند): أشار إلى أن عدد أقل البلدان نموا ارتفع من ٢٥ إلى ٤٩ بلدا على مدى ٣٠ سنة، ويقدر عدد سكان هذه البلدان بأكثر من ٦٠٠ مليون نسمة. ودعا إلى الحد من هذا الاتجاه نظرا لتزايد خطر التهميش في السياق الحالي للعولمة.
- ١٦ - وقال إن إعلان وبرنامج عمل بروكسل يوفران إطارا مناسباً لإقامة شراكة متينة من أجل الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا بهدف القضاء على الفقر ومظاهر اللامساواة ودمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن برنامج العمل الجديد يركز على ضرورة إقدام كل من أقل البلدان نموا والشركاء الإنمائيين على تنفيذ أنشطة ملموسة ويؤكد أن تحقيق التقدم الحقيقي لا يمكن أن يتأتى إلا بتنفيذه تنفيذاً فعالاً.
- ١٧ - وأوضح أن على أقل البلدان نموا أن تترجم السياسات والتدابير الوطنية المنصوص عليها في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة في إطار برامج عملها الوطنية وفي ضوء أولوياتها الخاصة. وعلى المجتمع الدولي من جانبه أن يوفر المساعدة اللازمة، لا سيما في مجالات الاستثمارات الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الدين، والتجارة. وأردف قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يلعب أيضاً دوراً هاماً ومكملاً في مجال المساعدة. إذ يمثل استراتيجية لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية وسبيلاً إلى زيادة مشاركة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن يتعزز بشكل كبير بمساعدة البلدان المتقدمة النمو من خلال ترتيبات ثلاثية مختلفة، لا سيما الدعم المباشر أو ترتيبات تقاسم التكاليف، والمشاريع المشتركة في مجال
- نموا الواقعة في منطقة الجماعة وغير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.
- ١١ - ومن جهة أخرى، ترأست المنظمة خلال مؤتمر بروكسل الجلسة المواضيع المتعلقة بالطاقة التي تمخض عنها عدد من المشاريع وأنشطة المتابعة تتعلق بتزويد المناطق الريفية بالطاقة واستخدام الطاقة الصناعية استخداماً رشيداً. وفي مجال الطاقة المتجددة، أعدت مشاريع لفائدة خمسة بلدان لتشجيع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، وبفضل تمويل من الحكومة النمساوية، ستنظم المنظمة والأونكتاد في فيينا مؤتمراً بشأن تحديد التعريفات الجمركية لمواد الهيدروكربور والإمداد والتحكم في تقلبات أسعار النفط في أقل البلدان نموا.
- ١٢ - وأكدت المتكلمة أن المؤتمر الثالث لأقل البلدان نموا أعطى زخماً للتعاون بين المنظمات. إذ طرحت مبادرات تهدف إلى إشراك منظمات أخرى سواء في مجال تيسير التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي هذا الصدد، تتطلع المنظمة باهتمام إلى صدور الوثيقة التوجيهية التي ينكب الأونكتاد على إعدادها لأنها ستوفر توجيهات هامة لدمج برنامج العمل في برامجها الخاصة، لكن من المؤمل كفالة الاتساق الكامل بين هذه الوثيقة والأنشطة الأخرى المنفذة على نطاق المنظومة، لا سيما خطة العمل الرامية إلى تنفيذ إعلان الألفية والبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا.
- ١٣ - وقد اجتازت المنظمة فترة تحول عصيبة لكنها مشجعة، في ضوء خطة العمل التي اعتمدها في الدورة السابعة لمؤتمرها العام وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة. وسينظر المؤتمر العام خلال دورته التاسعة في النتائج المحققة وفي ضرورة تحيين أولويات خطة العمل لتكييفها مع البيئة العالمية الجديدة. ومن المؤمل، بهذه المناسبة، أن تعيد الدول الأعضاء تأكيد دعمها لأقل البلدان نموا ولتنفيذ برنامج عمل بروكسل.

عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأوضح أنه على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن التنمية تقع على عاتق هذه البلدان، فإنه لا غنى لها عن تلقي دعم ملموس من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢١ - وقال إن المكسيك تعيد تأكيد التزامها بروح التعاون الدولي الذي انبثق عن المؤتمر والذي يقوم على البحث عن المزايا المتبادلة والمسؤوليات المشتركة، من كل حسب طاقته، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وتؤكد عزمها على المساهمة في حدود إمكانياتها وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب في الجهود المبذولة في بروكسل لفائدة أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، وجه المتكلم انتباه الحاضرين إلى الوثيقة التي قدمها بلده خلال الدورة العاشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية المعقودة مؤخراً في طهران التي تشير إلى الأهداف المحددة وإلى التدابير المتوخى اتخاذها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - السيد نغوما (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفد بلده يثني مع التقدير على تقرير الأمين العام عن آلية المتابعة لتنسيق ومراقبة واستعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/56/645)، الذي يتضمن توصيات مفيدة تصب في اتجاه قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٧٩. وأوضح أن تنفيذ البرنامج سيتوقف على أداء آلية التنفيذ والمتابعة والمراقبة والاستعراض على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وأعرب عن أمله في وضع الآلية المعنية في أقرب وقت ممكن، مؤكداً أنه في ضوء اتساع نطاق برنامج العمل، فإن أي آلية للمتابعة ينبغي أن تحظى بدعم جميع الأطراف المهتمة. وقال إن منظومة الأمم المتحدة، التي تملك الوسائل والأدوات الضرورية في مجال التنسيق، لها دور أساسي في هذا السياق. وقد اتخذت التدابير في هذا الصدد.

البحث والتطوير، وبرامج التدريب التي تتيحها بلدان ثالثة. وينبغي الإشادة بتزايد عدد البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الإنمائية التي تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٨ - وأشار إلى مثال تايلند، التي وإن كانت تعافت ببطء من آثار الأزمة المالية التي شهدتها، فإنها توفر المساعدة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما للبلدان الواقعة في منطقة الميكونغ دون الإقليمية. وتساهم أيضاً من خلال برامج شتى في تنمية بلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وغرب أوروبا وتنظم حلقات دراسية لفائدة البلدان النامية لتشجيع تبادل المعلومات والآراء.

١٩ - وأعرب عن اقتناع تايلند بأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي له دور تكميلي في تنمية أقل البلدان نمواً. ففي منطقة جنوب شرق آسيا، يمكن أن يشجع التعاون الاقتصادي في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا على اندماج بلدان الرابطة في الاقتصاد العالمي ومساعدة عدد كبير من البلدان من بينها أقل البلدان نمواً على تحسين أوضاعها الاقتصادية. وأشار إلى أنه لا بد من وضع آليات فعالة تكفل المتابعة والمراقبة على الصعيدين الوطني والعالمي لضمان نجاح برنامج عمل بروكسل وبرنامج العمل الوطنية وتنفيذها الكامل.

٢٠ - السيد لوريتزو (المكسيك): لاحظ أن إعلان الألفية يؤكد على ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، وأكد أهمية أن تعتمد البلدان المتقدمة النمو سياسات تكفل وصول هذه البلدان إلى أسواقها وأن تتخذ تدابير لتخفيف عبء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن مؤتمر بروكسل يعتبر مرحلة هامة على طريق تحقيق هذه الأهداف. فإعلان وبرنامج عمل بروكسل يؤكدان الالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية، لا سيما تحسين نوعية حياة سكان أقل البلدان نمواً وخفض

الموارد العامة. لكن رغم الإرادة السياسية المتوفرة في أقل البلدان نمواً، فإنها لا تملك الموارد المالية الضرورية وكثيراً ما تواجه حروباً أهلية ومجاعات وأوبئة؛ ولذلك، يتعذر عليها التخلص من مواطن الضعف الهيكلي التي تعوق تنميتها دون مساعدة البلدان المتقدمة النمو.

٢٥ - وفي ضوء هذا الوضع، كان برنامج العمل لأقل البلدان نمواً في التسعينات قد أكد ضرورة توفير أموال عامة وخاصة لهذه البلدان وتخفيف دينها وتيسير وصولها إلى الأسواق وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إليها. لكن من المؤسف أن عدداً من البلدان المتقدمة النمو لم تف بالالتزامات التي تعهدت بها في هذا الإطار. ولذلك، ينبغي، في إطار تنفيذ برنامج العمل الجديد، أن يحصل أقل البلدان نمواً على دعم ملموس من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى مساعدة من المنظمات غير الحكومية.

٢٦ - وأردف قائلاً إن بوركينا فاسو تحرص على تعزيز شراكاتها. فبالتعاون مع مختلف الشركاء الإنمائيين، وضعت آلية لإعادة تحديد شروط المساعدة التي تلقاها وحددت مع الأمم المتحدة وثيقة استراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر وخطوة إدارية للمساعدة الإنمائية. وفي ضوء الطابع الطموح لبرنامج العمل الجديد، فإن بوركينا فاسو تأمل الاستفادة من أوجه التكامل بين الجهات المانحة وتعقد العزم على تعزيز قدراتها في مجال إدارة المعونات المقدمة. ولمتابعة برنامج العمل الوطني على أكمل وجه، يعتزم البلد تعزيز الآلية التي وضعها في إطار تحسين شروط المساعدة الإنمائية وتطبيق اللامركزية في مجال الإعلام وإنشاء مرصد للفقر والتنمية البشرية وإعداد تقرير في منتصف المدة وفي نهاية العقد.

٢٧ - ورحب المتكلم بتقرير الأمين العام عن آلية المتابعة (A/57/645) وأعرب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان غير

إذ طلب الأمين العام إلى المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المعنية دمج مسألة تنفيذ برنامج العمل في برامج عملها. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكرس جزءاً رفيع المستوى من مناقشاته لهذه المسألة وقرر الأونكتاد تحويل لجنة دورة أقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة. ويقوم الأونكتاد منذ سنوات بدور مركزي في استعراض وتنفيذ برامج العمل الموجهة إلى أقل البلدان نمواً. وقال إن التغييرات الهيكلية التي اقترحها الأمين العام ستؤثر على موارده من الموظفين وعلى بعض جوانب نشاطه. ولذلك، من الهام في ضوء مساهمتها في تنمية أقل البلدان نمواً، تعزيز هذه المنظمة لا سيما خدمات الدعم التقني والأعمال التحليلية. وينبغي الحرص على تزويدها بالموارد الكافية والعمل على ألا يؤدي إنشاء الآلية الجديدة إلى إضعافها.

٢٣ - السيد كوغدا (بوركينا فاسو): أشار إلى أن أقل البلدان نمواً تمثل ١٠,٥ في المائة من سكان العالم لكن حصتها من التجارة العالمية لا تقدر إلا بنسبة ٠,٥ في المائة. وتتسم هذه البلدان بانتشار الفقر المدقع وضعف الاقتصاد والمؤسسات والموارد البشرية؛ ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدتها، فإنها لا تزال تتزايد عدداً. وفي هذا السياق، قال إن مؤتمر بروكسل يتيح فرصة للدفع بحوار الشراكة حول تنفيذ برنامج العمل.

٢٤ - وأضاف قائلاً إنه لا بد لأقل البلدان نمواً من أن تريح رهان الحد من الفقر وأن تواجه التحديات المتمثلة في النمو الديمغرافي والاقتصادي والقدرة التنافسية وتعزيز الحكم الديمقراطي. ولهذا الغاية، عليها تدليل العقبات الرئيسية التي تحول دون تنميتها واستغلال إمكاناتها وتعزيز مواردها البشرية. ومن هذا المنظور، اختارت بوركينا فاسو سياسة اقتصادية واجتماعية تقوم على المبادئ الأساسية المتمثلة في العدالة وتكافؤ الفرص والمشاركة المجتمعية وشفافية إدارة

هذه الجهود ينبغي لها أيضا أن تتيح لأقل البلدان نموا كفاءة تنوعها أفقيا ورأسيا، بما في ذلك تجهيز السلع الأساسية الأولية محليا. وأشاد بالمبادرات المتعددة الأطراف المعلنة في مؤتمر بروكسل، ولا سيما: مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وتدابير مكافحة إغراق الأسواق، وبرنامج المساعدة التقنية المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقال إن الالتزامات المتعهد بها في برنامج العمل مشجعة لكن ينبغي ترجمتها إلى تدابير ملموسة.

٣١ - وأكد أن على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية لإقامة الشراكات من أجل دعم ٤٩ بلدا من أكثر البلدان فقرا وتهميشا في العالم إذ من المستحيل أن يحقق الهدفين اللذين حددهما في مجال التنمية الدولية وهما مكافحة سوء التغذية والقضاء على الفقر إذا لم تتحسن أوضاع أقل البلدان نموا. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يتخذ إجراءات حازمة لإلغاء ديون هذه البلدان، وسد الفجوة التكنولوجية بينها وبين البلدان الأخرى، وتيسير وصولها إلى الأسواق. وأكد أن من يفتقر إلى الهياكل الأساسية من أقل البلدان نموا سيظل مهمشا، في سياق العولمة والتكنولوجيا الجديدة، رغم ما يضطلع به من إصلاحات استجابة لطلب البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، إذا لم تسهم البلدان المتقدمة النمو إسهاما ملموسا في تنميته. ولذلك، ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تتناول البعد الإنمائي لتحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشروط تفضيلية والعمل على كفاءة إندماجها في الاقتصاد العالمي. وسيطلب هذا وضع آليات تكاملية تكفل المشاركة الكاملة لبلدان الجنوب في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

٣٢ - وقال إن إنشاء آلية المتابعة لا ينبغي أن يؤثر لا على نشاط الأونكتاد ولا على مستوى موارده. ولذلك، ينبغي تمويل مكتب الممثل السامي بواسطة أموال خارجة عن الميزانية وموارد جديدة. ودعا إلى ضرورة تضافر جهود

الساحلية والجزرية الصغيرة النامية. وقال إن بوركينا فاسو تطلب إلى جميع الشركاء دعم هذه الآلية الجديدة.

٢٨ - السيد أكينسانيا (نيجيريا): أشار إلى أن التسعينات لم تشهد أي تقدم على طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا وتنفيذ برنامج العمل المعد لفائدتها، ويعود ذلك إلى عدم كفاية الدعم المقدم على الصعيد الدولي وقلة القدرات الوطنية. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بقوة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان. ومن هذا المنظر، يشكل إعلان وبرنامج عمل بروكسل إطارا للالتزام عالمي.

٢٩ - وأشار إلى أن نيجيريا، التي تولي اهتماما خاصا لهذه المسألة باعتبار أن ٣٦ بلدا من بين أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا توجد في أفريقيا، شاركت بنشاط في مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بأقل البلدان نموا وفي تنفيذ برامج العمل الهادفة إلى تحسين أوضاعها. ورغم قلة إمكانياتها، فقد شرعت في تنفيذ مشاريع ثنائية في عدد من أقل البلدان نموا في أفريقيا وفي تنفيذ برنامج للمساعدة التقنية يهدف إلى مساعدة بلدان منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي على تلبية احتياجاتها من اليد العاملة. وقال إن أقل البلدان نموا وضعت من جانبها برامج عمل وطنية تلتزم فيها باتخاذ التدابير اللازمة والشروع في الإصلاحات من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل.

٣٠ - وقال إن الوفد النيجيري يؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/297) والداعية إلى تركيز الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها على تعزيز الجهود الرامية إلى دمج السياسات التجارية في السياسات الإنمائية الوطنية الهادفة إلى القضاء على الفقر، وتحسين الانفتاح الاقتصادي، واتباع مسار عملي واضح المعالم، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية. وأضاف قائلا إن

٣٧ - السيد بوديل (نيبال): أشار إلى أن مؤتمر بروكسل قد تمخض عن التزامات محددة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أقل البلدان نمواً. وقال إن على هذه البلدان، التي تمضي بإطراد في اعتناق قيم الديمقراطية والحرية، أن تكفل لشعوبها التنمية والعدل والاستقرار على الرغم من شحة مواردها وقدراتها للغاية وضآلة إمكانيات وصول منتجاتها إلى الأسواق وتعثر تجارتها وعدم كفاية مؤسساتها وقوانينها. وأضاف قائلاً إن خيبة الأمل لدى هذه الشعوب تؤدي إلى مشاكل خطيرة، فقد اضطرت السلطات النيبالية منذ وقت قريب إلى إعلان حالة الطوارئ. واستنرد قائلاً إن عدة ديمقراطيات جديدة تعاني من هذه المشاكل.

٣٨ - وأكد أن أقل البلدان نمواً هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها لكنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً دون مساعدة المجتمع الدولي. وأضاف قائلاً إنه ينبغي الوفاء بمختلف الالتزامات المقطوعة خلال المؤتمر الثالث، لا سيما ما يتعلق منها بالموارد لأن نقص الموارد هو العائق الرئيسي الذي يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الديمقراطية في أقل البلدان نمواً. وقال إن وفده يرحب بالتزام البلدان المانحة بتخصيص نسبة تصل إلى ٠,٢ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية ويرى أنه ينبغي توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوفير الموارد المالية الكافية لها.

٣٩ - وأشار إلى ضرورة اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي و دعا لهذه الغاية إلى مساعدتها على توسيع قواعد إنتاجها وفتح الأسواق لمنتجاتها وتيسير انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إن مؤتمر قمة الجنوب أعرب عن تضامنه مع أقل البلدان نمواً، مؤكداً أن من شأن تزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعطي زحماً جديداً للجهود المبذولة للقضاء على الفقر وأن يدفع بوتيرة التقدم في البلدان النامية بفضل عوامل منها القرب الجغرافي وأوجه

منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لكفالة تنفيذ برنامج العمل تنفيذياً فعالاً.

٣٣ - وأوضح أن تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً ينبغي أن يعتمد في المقام الأول على الموارد المحلية لكن لا بد من إكمال هذا التمويل بالمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولذلك، فإن للمجتمع الدولي دوراً أساسياً في مساعدة هذه البلدان على أن تهتدي سبيلها إلى التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣٤ - السيد أديشي (بنن): قال إن النظر في تقرير الأمين العام المعروض على اللجنة (A/56/645) يجب أن يستند إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً (A/CONF.191/IPC/16) الذي يتضمن توصيات أساسية تتعلق بآلية متابعة برنامج العمل، وقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٤، ولا سيما الفقرة ١٣ التي طلبت إلى الأمين العام التوصية بخطوات ملموسة في هذا الصدد.

٣٥ - وأعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/645) التي تتسم بالمرونة والواقعية والتي تحدد المسؤوليات المنوطة بكل من الممثل السامي ووكالات الأمم المتحدة. وقال إن بنن تؤيد إنشاء مكتب للممثل السامي وتلاحظ باهتمام الترتيبات التي أوصى بها الأمين العام فيما يتعلق بولاية المكتب وموارده من الموظفين. ورأى أن القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدراج النظر في مسألة أقل البلدان نمواً في جدول أعماله قرار مشجع.

٣٦ - وأعرب في الختام عن أمله في دعوة الأمين العام إلى تنفيذ توصياته حتى يبدأ مكتب الممثل السامي أعماله في أقرب وقت ممكن ويدفع بذلك بتنفيذ برنامج العمل ويتسببه.



٤٣ - السيد حسين (إثيوبي): قال إن بلده قد شارك بنشاط في مؤتمر بروكسل ودعا إلى تنفيذ برنامج العمل المعتمد بهذه المناسبة تنفيذا كاملا. وأعرب عن تأييده الكامل لمقترح الأمين العام المتعلق بإنشاء مكتب للممثل السامي، موضحا أن مسؤوليات المكتب ينبغي أن تنحصر في التنسيق والدعوة وإعداد التقارير حتى يتجلى التمييز بين الجوانب السياسية والتقنية والجوانب الموضوعية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل.

٤٤ - وأشاد بإنشاء مكتب الممثل السامي في نيويورك لكنه أعرب عن قلقه من أن يكون إنشاء هذا المكتب على حساب أعمال مكتب آخر. وأكد على ضرورة مواصلة الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد لفائدة أقل البلدان نموا وهو أمر يقتضي تعزيز مكتب المنسق الخاص. فخفض الموارد الأساسية للأونكتاد قد تكون له آثار سلبية على أعمال المنسق الخاص. وقال إن الوفد الإثيوبي مستعد لأن يشارك بصورة نشطة وبناءة في المناقشات بشأن هذه التوصية الهامة حتى يتسنى اعتماد أفضل آلية ممكنة.

٤٥ - السيد ألميدا (الرأس الأخضر): أشار إلى أن المجتمع الدولي حدد في إطار إعلان الألفية هدفا يحظى بالأولوية وهو خفض عدد الأشخاص الذين لا يكسبون إلا دولارا أو أقل من دولار في اليوم إلى نصف ما هو عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥ وأن مؤتمر بروكسل قد اعتمد برنامج عمل لفائدة أقل البلدان نموا التي يزيد عدد سكانها على ٦٠٠ مليون نسمة. وقال إن المؤتمر أتاح الفرصة للمشاركين لملاحظة أن برامج العمل السابقة لم تحقق النتائج المنشودة منها رغم ما بذلته أقل البلدان نموا من جهود. ودعا الأطراف المعنية إلى الاضطلاع على نحو كامل بالدور المنوط بها. ودعا أقل البلدان نموا، باعتبارها هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها، إلى القيام بكل ما في وسعها لتجسيد التدابير الواردة في برنامج العمل واعتمادها على الصعيد الوطني، وطلب إلى

التشابه القائم بينها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٠ - وختتم حديثه قائلا إن وفد نيبال يؤيد المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن آلية المتابعة (A/56/645) لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء مكتب للممثل السامي.

٤١ - السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أيد، باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، توصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء مكتب للممثل السامي وأيد قراره بعدم تحويل مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة النامية بصفة تامة إذ ينبغي له أن يواصل ولايته وأعماله من أجل مساعدة البلدان المحرومة بوجه خاص. ويعنى مكتب المنسق الخاص بالمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وبتات مركز تنسيق للبرامج الهادفة إلى مساعدتها على الصعيد العالمي. ويعنى بوجه خاص باستعراض نظم النقل العابر بصورة منتظمة، وتقديم الدعم للمداورات التي تجرى بشأن التدابير المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية، وإعداد التقارير وتوفير الخدمات في مجالي المشورة والتعاون التقني، والمشاركة في الاجتماعات الوزارية السنوية التي تنظمها هذه البلدان.

٤٢ - وقال إن المجموعة ترى أن البرامج التي أعدت لفائدة هذه البلدان والتي ينفذها مكتب المنسق الخاص التابع للأونكتاد لا ينبغي أن يُضحى بها من أجل إنشاء مكتب للممثل السامي. بل على النقيض من ذلك، يلزم توفير مزيد من الموارد استعدادا للاجتماع الوزاري الدولي المقبل للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور. وأفاد أن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ستشارك بنشاط في المناقشات بشأن توصية الأمين العام وستعاون مع بلدان أخرى من أجل إيجاد حل مقبول للجميع.

والعدل في النظام الاقتصادي العالمي. وأكد أن تنفيذ برنامج عمل بروكسل يقتضي وضع آلية فعالة للمتابعة. وقال إن موزامبيق ترحب بالاقترح الذي تقدم به الأمين العام لإنشاء مكتب للممثل السامي للبلدان النامية في نيويورك، لكنها ترى من الضروري أن يكون هناك تعاون وثيق بين المكتب والأونكتاد الذي ينبغي أن يواصل القيام بدوره الهام في الأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج العمل، لا سيما ما يتعلق منها بتوفير المساعدة التقنية وتعزيز القدرات. وقال إن الأمين العام يقترح ترتيبا مبتكرا في مجال الموظفين يستند إلى الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وانتداب الموظفين من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأشار إلى ضرورة توفير الموارد الكافية للمكتب للاضطلاع بمهامه بفعالية. لكنه أثار تمويل جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة مكتب الممثل السامي، من الميزانية العادية. وقال إن الاقتراح المتعلق بتزويد المكتب بموظفين من جهات أخرى يبعث على القلق لأنه يعني إضعاف وكالات أخرى، فتخصيص موارد الأونكتاد للمكتب الجديد لن يخدم مصالح أقل البلدان نموا لأن هذه البلدان لا تزال تعتمد على الأونكتاد للحصول على الدعم الذي تحتاجه.

٤٩ - السيد أولوبو (أوغندا): أكد أن برنامج العمل لأقل البلدان نموا المعتمد مؤخرا في بروكسل يمثل تقدما كبيرا على طريق التوصل إلى توافق في الآراء لدى المجتمع الدولي بشأن المشاكل الإنمائية التي تواجهها هذه البلدان والسبل الفضلى لحلها. وأشار إلى أن البرنامج يتضمن عددا من الالتزامات العملية التي ينبغي أن تفي بها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون. وتتميز هذه الالتزامات الجديدة عن الالتزامات الواردة في البرنامجين السابقين بتأكيدهما على التكامل بين مختلف الفاعلين. وقال إن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب وضع آلية فعالة للتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا الإطار، أيد

الشركاء الإنمائيين زيادة حجم المساعدات وتعزيز فعاليتها وتكليف المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأهداف المحددة في البرنامج. ومن جهة أخرى، أشار إلى أن على المجتمع الدولي أن يحرص على ألا يؤدي التباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي إلى الإخلال بتنفيذ البرنامج.

٤٦ - وأوضح أن نجاح برنامج العمل لا يتوقف على إرادة البلدان المعنية والشركاء المعنيين فحسب بل على عناصر أساسية أخرى منها آلية المتابعة التي تكتسب أهمية حاسمة في هذا الصدد. ودعا إلى تعزيز وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما الأونكتاد، وأيد بقوة إنشاء مكتب للممثل السامي، وفقا للتوصية التي أوردتها الأمين العام في تقريره (A/56/645).

٤٧ - السيد دوس سانتوس (موزامبيق): قال إن إعلان وبرنامج عمل بروكسل يعكسان رغبة الدول في إقامة شراكة جديدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. غير أنه أوضح أن التنفيذ على الصعيد الوطني يظل أمرا حاسما وأن على أقل البلدان نموا كفالة البيئة الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، اعتمدت موزامبيق في الآونة الأخيرة استراتيجية للحد من الفقر للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ تؤكد على السلام والاستقرار، وكذلك مبادرة طويلة الأمد تقوم على إجراء حوار بناء من أجل مستقبل البلد.

٤٨ - وقال إن الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا إذا وفر لها الشركاء الإنمائيون الدعم اللازم، لا سيما من خلال توفير مساعدة إنمائية رسمية كافية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير نظام تجاري موثوق وإيجاد حل دائم لمشكلة الدين الخارجي. وذكر أن مؤتمر مونتييري المقبل بشأن تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سيساهمان في تحقيق مزيد من الإنصاف

لا سيما إقامة حوار اجتماعي بين أرباب العمل والعمال والحكومات.

٥٣ - وقال إن تحقيق الهدف المحدد في مؤتمر قمة الألفية، والمتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن بحلول عام ٢٠١٥، يقتضي دمج برنامج توفير العمل اللائق في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر. وأردف قائلاً إن منظمة العمل الدولية أعدت في هذا الإطار عدداً من المقترحات باتخاذ إجراءات محددة لمساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية الوطنية، وتشمل تنفيذ برامج لخلق فرص عمل وتطوير الموارد البشرية وتوفير الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي وتنفيذ برامج خاصة لصالح الفئات الضعيفة. وقال إن هذه التدابير تنفذ حالياً على الصعيد الوطني بالتعاون مع مختلف الشركاء. وتساهم منظمة العمل الدولية أيضاً في تحقيق أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً من خلال تقديم الدعم لورقات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن المنتدى العالمي للعمالة الذي عقد مؤخراً أكد أهمية العمالة المنتجة بوصفها أساساً تستند إليه الاستراتيجيات الإنمائية الفعالة. وذكر أن بليون شخص يعانون الآن من البطالة أو من نقص العمالة أو يشغلون وظائف يتقاضون عنها أجوراً زهيدة فيما لا يستفيد ٨٠ في المائة من الأشخاص في سن العمل من الحماية الاجتماعية الأساسية. ولا يعزى انتشار الفقر إلى البطالة أكثر مما يعزى إلى وجود وظائف لا تكفل دخلاً كافياً لأصحابها، مما يفرض على تفاقم مظاهر اللامساواة واستفحال انعدام الأمن.

٥٥ - وقال إن عدداً كبيراً من البلدان النامية ينبغي لها أن تتخذ تدابير محددة لزيادة إنتاجية العمال الفقراء ودخلهم وأن تركز على المهارات ومعدلات التبادل التجاري فيما يتعلق بمنتجاتها، وحصولها على التمويل وتطوير قدرتها التفاوضية.

الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام بإنشاء مكتب للممثل السامي للبلدان النامية في نيويورك لأن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى زيادة وضوح المشاكل التي تواجهها هذه البلدان. لكن ينبغي أن يحصل هذا المكتب على الدعم اللازم للاضطلاع بمهامه. وينبغي أيضاً ألا تُقتطع الموارد التي ستُرصد له من الموارد المرصودة للبرامج التي تنفذ لفائدة هذه البلدان. وأكد أن فكرة توفير موارد إضافية لمتابعة برنامج العمل تتفق مع المبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٤.

٥٠ - وأيد أيضاً رأي الأمين العام الذي ذهب فيه إلى أن على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الأونكتاد، مواصلة الاضطلاع بالمهام التنفيذية والتقنية مع الاحتفاظ بولايتها وصلاحتها. وأعرب أيضاً عن تأييده للمقترحات الأخرى الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/645).

٥١ - السيد سيڤارت (منظمة العمل الدولية): قال إن أخطر المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نمواً يكمن في استمرار انتشار الفقر. ويعتبر الحصول على عمل بوجه عام أول خطوة يتخذها المرء للانفلات من ربقة الفقر ومصدراً رئيسياً للدخل. لذلك، يجب أن يحتل العمل مكانة مركزية في استراتيجيات مكافحة الفقر. ويعترف برنامج العمل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ بأن العمل يعتبر أولوية تشمل عدة قطاعات إلى جانب القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والحكم الرشيد وبناء القدرات. وأكد أيضاً على أهمية الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص.

٥٢ - وقال إن مساهمة منظمة العمل الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً تدرج في الإطار العام للهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع وهو مفهوم يستند إلى إتاحة فرص العمل الجيدة. ودعا إلى العمل من أجل توفير حماية اجتماعية من الصدمات المفاجئة،

تحقيقها تشكل عناصر أساسية لنجاح البرنامج خلال العقد المقبل.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن الشهور التي تلت هذا المؤتمر تميزت بعدة أنشطة إيجابية منها مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" التي طرحها الاتحاد الأوروبي من أجل فتح أسواقه لصادرات أقل البلدان نمواً. ورأى ضرورة التشديد على النتائج المشجعة للاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة (قطر). وأشار إلى أن اجتماع البلدان النامية غير الساحلية المعقود مؤخراً في نيويورك توصل إلى قرار يقضي بإنشاء آلية جديدة تتمثل في مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إن الجهود الجبارة التي تبذلها البلدان النامية لإعداد برامج عملها الوطنية تدل على الاهتمام الذي توليه هذه البلدان للقضاء على الفقر. وقال إن السودان شرع في برنامج وطني واسع النطاق لمكافحة هذا الوباء اشترك في تنفيذه المجتمع المدني، ويشكل المحور الأساسي في التخطيط الإنمائي ويهدف بوجه خاص إلى تطوير القطاع الإنتاجي التقليدي، لا سيما في المجال الزراعي، بغية كفالة الأمن الغذائي؛ ويعطي دوراً أكبر للنساء في مجالي التعليم ووسائل الإنتاج ويشجع على تعبئة الموارد المحلية من خلال زيادة القروض والصناديق الاجتماعية بهدف توسيع نطاق الضمان الاجتماعي وتمويل أشد الفئات ضعفاً. ويسعى البرنامج أيضاً إلى توسيع شبكات التسويق في الداخل والخارج وتطوير الموارد البشرية من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي هذا الإطار، تشجع السلطات على إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنفيذ البرنامج. وقد تحققت نتائج إيجابية في هذا المجال، مما يعث على الأمل في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٥٦ - وأكد أن القضاء على الفقر من خلال توفير العمل اللائق هدف لا يمكن أن يحققه بلد بمفرده أو مؤسسة بمفردها، فهو يقتضي نهجاً مشتركاً ومتسقاً تشترك فيه الحكومات والمجتمعات والمؤسسات في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي. وينبغي اتخاذ تدابير تعطي الأفضلية للحلول التي من شأنها تحسين حياة الناس العاديين وحياة أسرهم. ولهذه الغاية، من الأساسي كفاءة إدارة مسؤولية اجتماعياً للاقتصاد العالمي. وينبغي على الصعيدين العالمي والوطني أن تنشأ مؤسسات وتوضع سياسات تجسد القيم والأهداف المشتركة. وقال إن منظمة العمل الدولية تسعى جاهدة إلى الإسهام في إعداد استراتيجية عالمية متسقة في مجال العمالة.

٥٧ - السيد مانيس (السودان): أكد أن اللجنة تنظر في مسألة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمصر ٦٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر، مشيراً إلى أن التدهور الشديد في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية يدل على فشل البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً خلال السنوات العشرين الأخيرة. فهناك زيادة في عبء الدين وارتفاع في عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم وفي عدد المستعبدين وعدد البلدان المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً. وقال إن هذه الظروف الصعبة هي من بين الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي ونشوب الصراعات والحروب المدنية التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

٥٨ - واستدرك قائلاً إن الإرادة السياسية التي أظهرها المجتمع الدولي خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعقود مؤخراً في بروكسل أتاحت التغلب على مظاهر الإحباط الناجمة عن هذا الواقع المرّ. وقال إن المشاركين في المؤتمر اعتمدوا برنامج عمل يتضمن أهدافاً محددة والتزامات يمكن

٦٠ - وقال إن اقتراح الأمين العام لإنشاء مكتب الممثل السامي مكلف بتنسيق أنشطة متابعة البرنامج يدل على الاهتمام الذي يوليه لهذه البلدان ويستحق التأيد. ولذلك، فإن السودان عاقد العزم على التعاون مع هذه الهيئة الجديدة والإسهام في حسن أدائها.

٦١ - وقال إن النقاش الذي تجريه اللجنة بشأن أقل البلدان نمواً لا يمكن أن يكتمل من دون الإشارة إلى الأونكتاد الذي يعتبر الشريك الأمين لهذه البلدان والذي يلعب دوراً أساسياً إذ يدعم جهودها رغم محدودية موارده. وفي هذا الصدد، يرحب السودان بقرار الأمين العام العدول عن اقتراح تحويل مكتب المنسق الخاص للأونكتاد إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. لكن يتعين أن يخضع الاقتراح الداعي إلى تحويل عشر وظائف من هذا المكتب إلى مكتب الممثل السامي الجديد لدراسة متأنية لأن إجراء من هذا القبيل قد يجد من قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بولايته بصورة فعالة. لذلك، ينبغي إنشاء مكتب للممثل السامي دون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الأونكتاد الذي ينبغي أن يستمر في تزويده بالموارد اللازمة. ومن الممكن التوصل إلى توازن لا سيما في سياق الإرادة السياسية التي أبدتها الدول في بروكسل.

٦٢ - السيد فيسهان (المدير بالإناابة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية): أكد أن التنمية عملية مستمرة، ويدعمها الابتكار والإبداع المرتبطان كلاهما بتعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها. وقال إن أقل البلدان نمواً تحظى بموارد عديدة يمكن استغلالها لأغراض التنمية، ومن بين هذه الموارد الملكية الفكرية التي تشمل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والموارد البشرية التي لها قيمة اقتصادية. وقد وضعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية برامج تهدف إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية نظام الملكية الفكرية وتعزيزه وكفالة الامتثال الكامل لأحكامه.

٦٣ - وأوضح أن المنظمة تقدم مساعدة تقنية إلى أقل البلدان نمواً من خلال خطط عمل تركز على البلدان وعلى المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك برامج تطوير الموارد البشرية، وتحديث نظم الملكية الفكرية، وتشجيع الابتكار والإبداع، فضلاً عن برامج تيسير الوصول إلى المعلومات التكنولوجية.

٦٤ - وقال إن المساعدة التي تقدمها المنظمة لتطوير الموارد البشرية تهدف إلى تعزيز القدرات البشرية من أجل إدارة نظم حماية الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إن عدداً كبيراً من الموظفين في هذه البلدان تلقوا، خلال السنوات الأخيرة، تدريباً في هذا المجال ولتحسين إدارة المؤسسات المختصة في هذا الصدد قدمت المنظمة لهذه البلدان خدمات استشارية وعملت على تحسين هياكلها الأساسية. وهي تساعد أقل البلدان نمواً على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وعقدت لفائدتها اجتماعات بشأن تنفيذ هذا الاتفاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقليمية.

٦٥ - وأشار إلى أن المنظمة أبدت اهتماماً شديداً بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ونظمت في هذا الإطار بمدينة لشبونة مائدة مستديرة إقليمية رفيعة المستوى سلّمت في جملة أمور بضرورة تحسين المؤسسات وأطر السياسات من أجل تحديث نظم الملكية الفكرية في هذه البلدان. وخلال المؤتمر، أعلنت عدة مبادرات هامة من بينها شبكة المعلومات العالمية (WIPOnet) التي ستسمح بتوفير الخدمات والمواد المتصلة بتكنولوجيا المعلومات لأقل البلدان نمواً.

والهادفة إلى مكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، قالت إن الوفد الأمريكي يدرس بعناية التوصيات التي قدمها الأمين العام في إضافته للتقرير (A/56/645/Add.1) ويأمل أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع آلية متابعة تتسم بالفعالية ولا تترتب عليها آثار مالية.

٦٩ - السيد لويس (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة وقال إن الدول الأعضاء في التحالف ترحب باقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء مكتب للممثل السامي وفقا للتوصيات الصادرة عن مؤتمر بروكسل. وأضاف قائلاً إن مهامه على نحو ما هي محددة في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام (A/56/645) ستتيح له القيام بالمتابعة المؤسسية اللازمة.

٧٠ - غير أنه أعرب عن قلق يساور الدول الأعضاء في التحالف إزاء بعض العناصر الواردة في اقتراح الأمين العام، لا سيما تكليف المكتب الجديد بدعم المتابعة المنسقة لتنفيذ برنامج العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أنه بحكم الطبيعة الخاصة لهذه البلدان التي تعاني من هشاشة البيئة وضعف الاقتصاد، فإن جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة غالباً ما تصطدم بصعوبات خاصة بها؛ وفي ضوء ظروفها المادية الخاصة، نادراً ما تكون قادرة على الاستفادة من التنمية الاقتصادية العالمية. ولذلك، فإن النهج المقترح لا يستجيب بالقدر الكافي لاحتياجات البلدان الجزرية رغم أنه يلائم أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية.

٧١ - وفي ضوء ذلك، رأى أن من المستصوب أن يتاح لآلية متابعة برنامج عمل بربادوس التي وضعت في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة فرصة للعمل قبل اتخاذ قرار بتحويل مسؤولية المتابعة المنسقة إلى كيان جديد. وقال إن التحالف يقترح، بناء على ذلك،

٦٦ - وختتم حديثه قائلاً إن المنظمة تشجع أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع البلدان على مراعاة نظام حماية الملكية الفكرية وهو أمر من شأنه أن يفضي إلى تشجيع الإبداع والابتكار، لا سيما في أقل البلدان نمواً.

٦٧ - السيدة سيروير (الولايات المتحدة الأمريكية): أكدت أن بلدها يولي أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ويدعم بقوة جهودها الإنمائية بشتى الطرق، لا سيما من خلال البرامج الهادفة إلى تعزيز مبادلاتها التجارية، من قبيل مبادرة حوض الكاريبي. وأشارت إلى أن عدة بلدان سجلت زيادة ملحوظة في تجارتها مع الولايات المتحدة وسجل ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً زيادة في صادراتها تفوق نسبة ١٠٠ في المائة.

٦٨ - وأشارت إلى أن الرئيس بوش أعلن مؤخراً بدء برنامج تجاري لتشجيع التنمية وتنظيم المشاريع الحرة في أفريقيا يهدف إلى تشجيع المؤسسات الأفريقية على تطوير صادراتها في الأسواق العالمية. وستظل الولايات المتحدة تؤيد بقوة تطبيق تدابير تكون جديدة بالثقة في مجال التخفيف من الدين حتى يتسنى للبلدان تخصيص مزيد من الموارد للتعليم والصحة. وستواصل الضغط على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل زيادة مساعداتها في شكل منح لا في شكل قروض. وقالت إن الولايات المتحدة مستعدة أيضاً لزيادة الموارد المخصصة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز وغيره من الأمراض المعدية عندما تتأكد فعاليته. وأضافت قائلة إن حكومتها تساعد أيضاً أقل البلدان نمواً من خلال توفير المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية وتعزيز القدرات ووضع البرامج الغذائية. وتؤيد تأييداً كاملاً تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً التي تعمل على إنشاء هيكل ديمقراطية متينة وعلى تشجيع الأمن والسلام وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة القائمة على اقتصاد السوق

٧٤ - السيد سلامات (جمهورية إيران الإسلامية): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تنفيذ برنامج المؤئل ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع

مشروع القرار A/C.2/56/L.39

٧٥ - السيد ميرافزال (جمهورية إيران الإسلامية): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مشروع القرار A/C.2/56/L.40

٧٦ - السيد ميرافزال (جمهورية إيران الإسلامية): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن أمله في أن يعتمد بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.

حذف الإشارات الواردة في مقترحات الأمين العام إلى برنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٢ - الرئيس: أعلن اختتام المناقشة العامة بشأن المسألة. البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار A/C.2/56/L.42

٧٣ - السيد ميرافزال (جمهورية إيران الإسلامية): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ولم يكن النص قد وُزع على الوفود بسبب التأخر في نشره. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد بتوافق الآراء.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(و) حماية المناخ من أجل أجيال الحاضر والمستقبل

مشروع القرار A/C.2/56/L.41